



OIC/COMCEC/33-17/D(31)

AGRICULTURE
الزراعة



كلمة مكتب تنسيق الكومسيك
عن التعاون
في المجال الزراعي

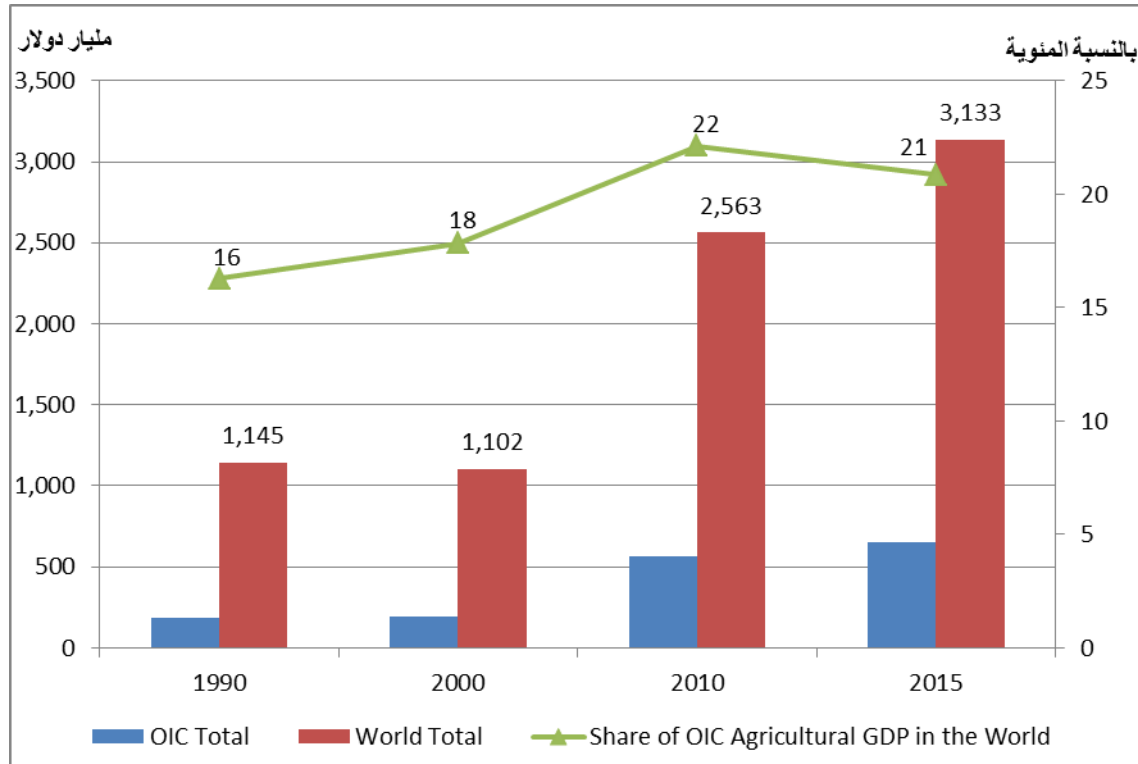
كلمة عن التعاون في المجال الزراعي

تلعب الزراعة بطبيعتها الجوهرية دورًا مميزًا في اقتصادات العالم المترابطة على نحو متزايد. تستجيب الأنظمة الغذائية الزراعية حول العالم للطلب المتزايد المرتبط بزيادة الدخل الكلي والتحضر السريع، بالإضافة إلى ضرورات التغييرات السكانية من خلال هياكل الإمداد المتنوعة جغرافياً واقتصادياً. يتم إنتاج معظم المواد الغذائية في البلدان النامية في حوالي 500 مليون مزرعة صغيرة. سيظل إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة هو الشكل المهيمن للإنتاج في البلدان النامية بحلول عام 2030، مع زيادة قدرة مساهمات أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل واضح على التقدم في الإنتاجية.

الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وفي العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، تمثل الزراعة أحد القطاعات الرائدة من حيث الدخل وتوفير فرص العمل والتجارة. وقد ازدادت قيمة الإنتاج الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في العقد الأخير نتيجة زيادة الأسعار وزيادة الإنتاج. في عام 1990، بلغ ناتج الدخل المحلي الزراعي 186 مليار دولار، مع حصة قدرها 16 بالمائة من الإنتاج الزراعي العالمي. في عام 2015، بلغ ناتج الدخل المحلي الزراعي 653 مليار دولار، مع حصة قدرها 21 بالمائة من الإنتاج الزراعي العالمي (الشكل 21)

الشكل 1. إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي وحصته في الإنتاج الزراعي العالمي



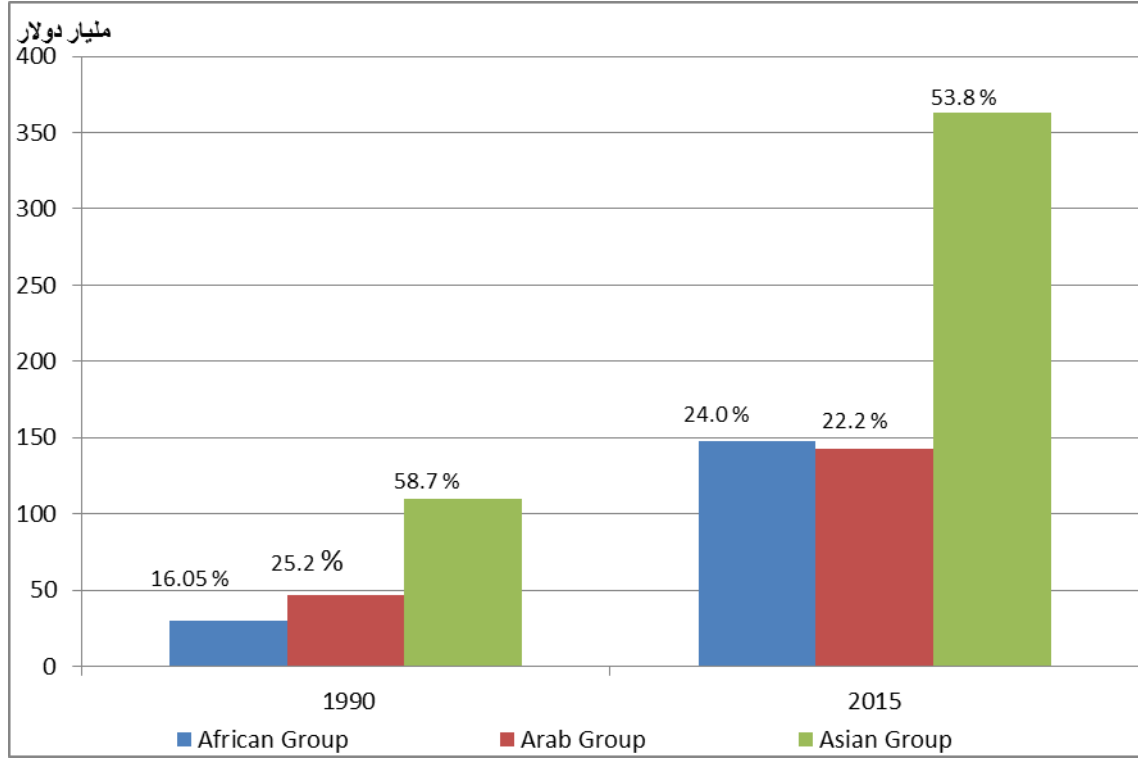
المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة 2017

يبين الشكل واحد أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تشهد أداءً أضعف بقليل في القطاع الزراعي. وبحسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لديها 29 بالمائة من إجمالي المساحات الزراعية العالمية. وبالتالي فمن الممكن استغلال إمكانات القطاع الزراعي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بفعالية أكبر من أجل رفع حصتها في المخرجات الزراعية العالمية.

يوضح الشكل 2 حصة إجمالي الناتج المحلي من الزراعة من إجمالي الناتج المحلي في ثلاث مجموعات رسمية في دول منظمة التعاون الإسلامي (إفريقيا، وشبه الجزيرة العربية، وآسيا). وفي الفترة بين 1990-2015، أصبح الأداء النسبي لمجموعة الدول الإفريقية أكثر قوة مقارنة مع مجموعة الدول العربية والآسيوية. ولكن مع مرور السنوات، حققت مجموعة الدول الآسيوية المساهمة الأعلى في الإنتاج الزراعي.

وفي عام 2015، بلغ إجمالي الناتج المحلي الزراعي لدول منظمة التعاون الإسلامي 653 مليار دولار، ووصلت قيمة مساهمة المجموعة الآسيوية إلى 363 مليار دولار، أي أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي الزراعي للدول الأعضاء في المنظمة. وتلي المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية المجموعة الآسيوية، حيث حقق كل منهما على التوالي 148 مليارًا و143 مليار دولار أمريكي.

الشكل 2. إجمالي الناتج المحلي الزراعي حسب الأقاليم الفرعية وحسب الحصة بالسعر الحالي

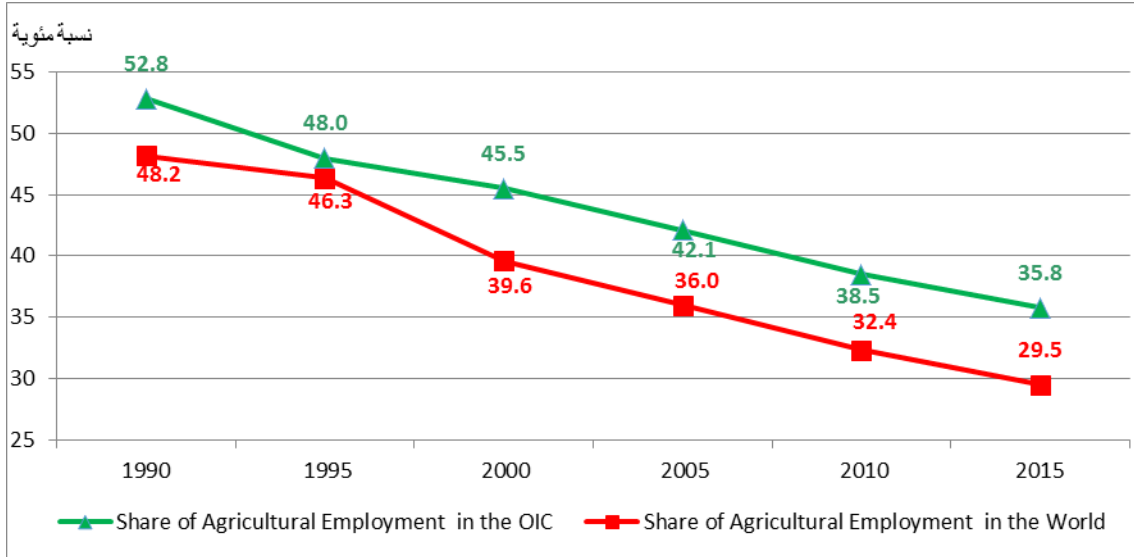


المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة 2017

يمثل قطاع الزراعة، كما هو الحال في عديد من البلدان النامية، مصدرًا حيويًا لتوفير فرص العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. في عام 1990، وفر القطاع الزراعي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي فرص العمل لحوالي 195 مليون شخص. واعتباراً من العام 2015، انضم 25 مليون شخص إلى العاملين في المجال الزراعي، ليرتفع عدد العاملين في المجال الزراعي إلى 220 مليون شخص.

وعلى الرغم من ازدياد نسبة العمل في القطاع الزراعي، فإن حصة القطاع من التوظيف تنخفض مع الوقت. ففي عام 1990، أسهمت الزراعة بنسبة 52.8 بالمائة في إجمالي فرص العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي. إلا أنه في بداية القرن الواحد والعشرين، انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي فرص العمل ليصل إلى حوالي 45 بالمائة على مستوى دول المنظمة و40 على مستوى العالمي عام 2015، كان إجمالي التوظيف في القطاع الزراعي حوالي 35.8 بالمائة في دول منظمة التعاون الإسلامي بينما وصلت 29.5 بالمائة عالمياً.

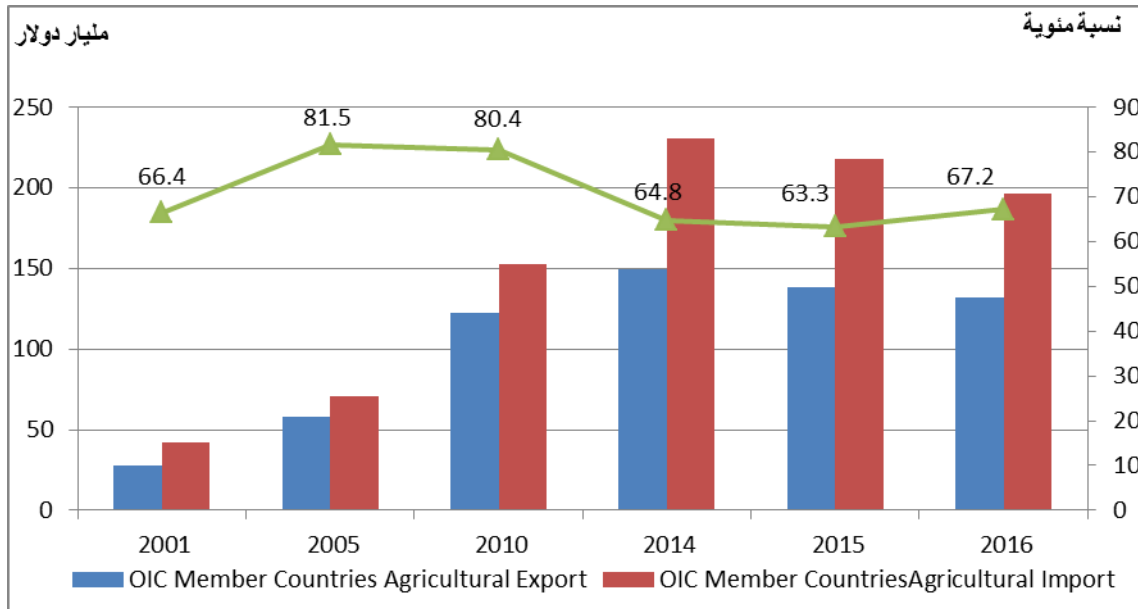
الشكل 3. نسبة فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي وعلى مستوى العالم



المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة 2017

ارتفع التداول في السلع الزراعية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي البالغة 57 دولة في العقد الأخير، وصولاً إلى العام 2016. وحققت التجارة الزراعية الإجمالية في دول منظمة التعاون الإسلامي نمواً بأكثر من أربعة أضعاف خلال تلك الفترة، ليصل إلى 329 مليار دولار أمريكي عام 2016 (الشكل 4). وفي عام 2016، بلغ إجمالي واردات السلع الزراعية لدول منظمة التعاون الإسلامي 196 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 42 مليار دولار أمريكي عام 2001. وتماشياً مع ذلك، بلغت قيمة صادرات السلع الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 133 مليار دولار أمريكي عام 2016 مقارنة مع 28 مليار دولار أمريكي عام 2001.

الشكل 4 الصادرات والواردات الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي.

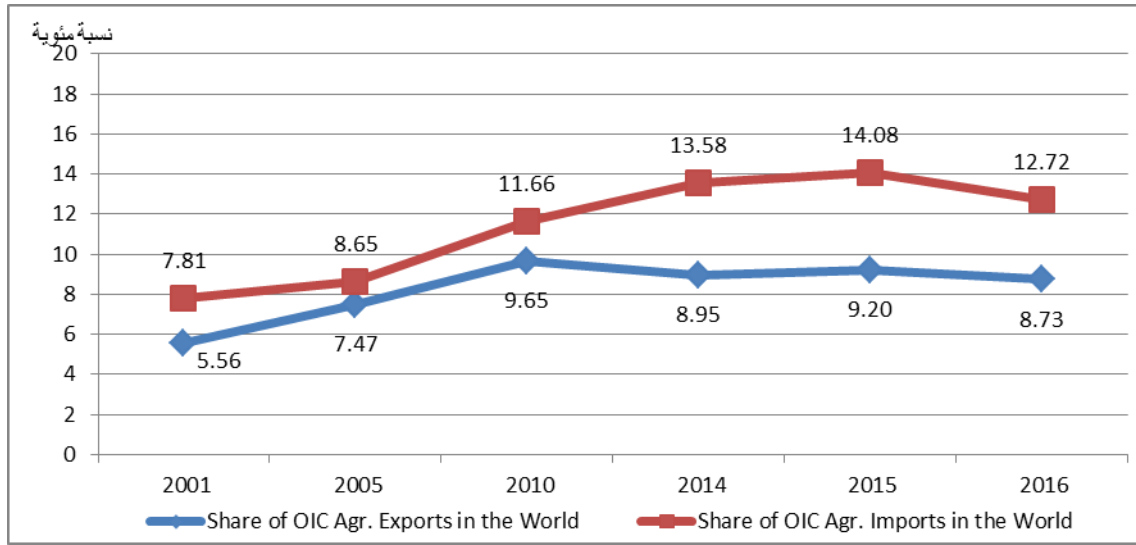


المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة 2017

ارتفعت الحصة العالمية من الواردات الزراعية لدول منظمة التعاون الإسلامي بواقع 12.72 بالمائة عام 2016 مقارنة مع 7.81 بالمائة عام 1990. وبالمثل، وصلت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الصادرات الزراعية العالمية 8.73 بالمائة. ارتفعت كل من الصادرات والواردات الزراعية ارتفاعاً ملموساً في الفترة بين عامي 2005-2014. وفي

الفترة بين عامي 2014-2016، وفيما استقرت حصة صادرات السلع الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي، بدأت نسبة مساهمة الواردات الزراعية من دول المنظمة في واردات الزراعة العالمية بالانخفاض (أنظر الشكل 5).

الشكل 5. الأداء التجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي في المجال الزراعي على الصعيد العالمي .



المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة 2017

تطوير نظم معلومات السوق الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي (الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الزراعة)

بما أن معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمناطق القاحلة في غرب آسيا وشمال شرق أفريقيا، مع عدم كفاية القدرة الإنتاجية الزراعية لتلبية الطلب على الغذاء من سكانها الذين يتزايدون بسرعة، فإن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، تعتمد أيضاً بشكل كبير على الواردات الزراعية، وخاصة من المنتجات الغذائية. وهذا يجعل دول منظمة التعاون الإسلامي عرضة بشدة للصددمات الخارجية من خلال التقلبات الدولية في أسعار الأغذية. ولذلك، فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الحكومات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هو تحقيق الاستقرار في التقلبات في نظم الأغذية الزراعية وتعزيز النمو الزراعي ودعم الحد من الفقر. كانت نظم معلومات السوق الزراعية (MIS) وهي إنتاج وتسويق الأغذية الزراعية التجارية.

وفي هذا الشأن، انعقد الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الزراعة في 22 فبراير 2018 تحت عنوان تحسين أداء السوق الزراعية: تطوير نظم معلومات السوق الزراعية وقدم تقرير بحثي إلى هذا الاجتماع عن نفس الموضوع.

يشير التقرير الوارد أعلاه المعد للاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الزراعة إن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي تعتمد على الواردات الغذائية من السلع الأساسية، لديها نظم المعلومات الإدارية التي تميل إلى التركيز على تمكين صانعي السياسات من إدارة الأمن الغذائي. معظم دول المجموعة العربية هي من ضمن المجموعة الأولى من البلدان في حين أن البلدان الأفريقية ومجموعة البلدان الآسيوية لديها أنواع مختلطة نسبياً من MIS.

طبقاً للتقرير المذكور فإن معظم أعضاء المجموعة العربية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يعد نظام المعلومات الإدارية الذي يديره القطاع العام هو الأكثر هيمنة في المجموعة الآسيوية والأفريقية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى مجموعة نظم المعلومات الإدارية التي يديرها القطاع العام. دعم المؤسسات العامة لأغراض ضمان الأمن الغذائي الوطني.

فيما يلي التحديات التي يواجهها مقدمو MIS في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي :

التحديات في جمع البيانات والتباين بين نوع المعلومات المقدمة والمتوقعة استدامة MIS عدم قدرة المزارعين على تفسير البيانات المقدمة من MIS عدم وجود إدارة فعالة لنظام المعلومات الإدارية

ووضعت مجموعة العمل في اجتماعها الحادي عشر عن كيفية معالجة هذه التحديات وتوصلت إلى التوصيات الملموسة التالية:

1. تصميم نظم معلومات السوق (MIS) من خلال تقييم واستعراض أصحاب المصلحة المستهدفين بدعم مستدام للميزانية وإطار فعال للرصد والتقييم.
 2. بناء القدرات الكافية لرصد المخزون وتحليل الاتجاهات والتنبيه بالإضافة إلى الموضوعات الأخرى ذات الصلة بخلاف توفير معلومات عن الأسعار من أجل تحسين أداء نظام المعلومات الإدارية
 3. ربط نظام المعلومات الإدارية بالمؤسسات الداعمة للسوق الأخرى و/أو أدوات إدارة المخاطر الأخرى لزيادة المنافع المتبادلة.
 4. تشكيل الآليات/المنصات اللازمة لتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وضمان المراجعة الفعالة لجودة المعلومات المقدمة.
- جميع التقارير المقدمة إلى الاجتماعات والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعات متاحة على صفحة الكومسيك على الويب (www.comcec.org).

تحليل هياكل التجارة الزراعية الغذائية لتشجيع شبكات تجارة الأغذية الزراعية (الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل المعنية بالزراعة)

سيُعقد الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الزراعة في 20 سبتمبر 2018 في أنقرة تحت عنوان "تحليل هياكل التجارة الزراعية الغذائية لتشجيع شبكات تجارة الأغذية الزراعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وخلال الاجتماع، من المتوقع أن يشرح الفريق العامل شبكات التجارة الزراعية الغذائية الإقليمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأن يقدم توصيات ملموسة لتحسين شبكات تجارة الأغذية الزراعية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

• تمويل مشاريع الكومسيك

من خلال آلية تمويل المشروع ، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا للمشاريع المختارة التي اقترحتها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والدول الأعضاء التي سجلت بالفعل في مجموعة العمل الزراعي. تم تنفيذ مشروعين بنجاح في مجال التعاون الزراعي في عام 2017 في إطار تمويل مشروع الكومسيك. نفذت إندونيسيا المشروع الذي يحمل عنوان "تحسين دخل المزارعين الصغار والمتوسطين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال الحد من خسائر الإنتاج الحيواني" بمشاركة بروناي دار السلام ومصر وماليزيا والسودان. يهدف المشروع إلى تعزيز وتحسين الأمن الغذائي الوطني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال الحد من الخسائر في الإنتاج الحيواني (الحليب واللحوم والبيض). في هذا السياق، قام فريق المشروع بزيارات دراسية إلى الدول الشريكة من أجل مراقبة الممارسات المستمرة المتعلقة بموضوع المشروع. كما تم عقد برنامج تدريبي لمدة عشرة أيام في إندونيسيا بمشاركة الدول الشريكة. وخلال البرنامج التدريبي، الذي ركز على الحد من خسائر إنتاج اللحوم واللبن والبيض في البلدان الشريكة، تم تقديم العديد من العروض من قبل مدربي المشروع والمسؤولين من مختلف المؤسسات الإندونيسية. وبالإضافة إلى ذلك، من أجل زيادة فعالية البرنامج، أجريت زيارات ميدانية مختلفة وعقدت جلسات لتقاسم الخبرات في هامش البرنامج. في أعقاب البرنامج التدريبي، أعد فريق المشروع تقرير إنجاز المشروع الذي يلخص نتائج الزيارات الدراسية وبرنامج التدريب. تم تنفيذ المشروع الزراعي الثاني، الذي يحمل عنوان "تخفيض خسائر ما بعد الحصاد في الحبوب من أجل تحسين سبل العيش في الريف"، من قبل غامبيا بمشاركة إندونيسيا ونيجيريا. كان الغرض من المشروع هو تطوير وإدخال تقنيات إدارة ما بعد الحصاد بشكل أفضل للحبوب. وفي إطار المشروع، أجرى فريق المشروع زيارات دراسية إلى البلدان الشريكة من أجل مراعاة الوضع الحالي في الشركاء بشأن الحد من خسائر ما بعد الحصاد في الحبوب. وإلى جانب ذلك، أُجري برنامج تدريبي في غامبيا بمشاركة 26 موظفًا تقنيًا و23 من منظمي المشاريع. خلال البرنامج، تم تدريب المشاركين على عدة مواضيع مثل إدارة خسائر ما بعد الحصاد والتقنيات والتقنيات لمنع الخسائر وسلامة الأغذية ومعايير الجودة. بالإضافة إلى ذلك، أعد فريق المشروع تقريرًا عن المشروع يلخص نتائج أنشطة المشروع. بموجب نداء المشروع الخامس، الذي تم إعداده في سبتمبر 2017، تم اختيار مشروعين للتمويل في مجال التعاون الزراعي من تمويل مشروع الكومسيك. ستنفذ إندونيسيا المشروع الأول بعنوان "تطوير نظام معلومات السوق الزراعية لمزارعي البستنة". شركاء المشروع لهذا المشروع هم ماليزيا وبنغلاديش وبروناي دار السلام ومصر وباكستان والأردن. يهدف المشروع إلى تسهيل تسويق المنتجات الزراعية، وخاصة البستنة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال أنشطة بناء القدرات على نظم المعلومات الإدارية للتسويق. وفي هذا الصدد، سيقوم فريق المشروع بزيارات دراسية إلى أستراليا والمغرب من أجل جمع البيانات حول أفضل ممارسات التسويق للمنتجات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تنظيم ورشة

عمل دولية من أجل تبادل الخبرات حول استراتيجيات الوصول إلى الأسواق وأفضل الممارسات لتحقيق القدرة التنافسية العالمية التي تتبناها وتشجعها الدول المتقدمة. وأخيرًا ، سيعقد في إندونيسيا برنامج تدريبي بمشاركة خبراء من البلدان الشريكة في البرنامج التدريبي، والذي يتضمن التدريب في الموقع، سيتم تدريب المشاركين على الجوانب النظرية والعملية لتنظيم المعلومات إدارة التسويق. سيتم تنفيذ المشروع الزراعي الثاني بعنوان "تحسين خدمات الري الزراعي" من قبل تركيا بمشاركة الجزائر والمغرب وتونس. الغرض من المشروع هو تحسين المعرفة والخبرة من الموظفين الفنيين الذين يعملون في مجال خدمات الري الزراعي والتدريب. ضمن نطاق المشروع، سيقوم فريق المشروع بزيارات دراسية إلى الدول الشريكة للتحقيق في الوضع الحالي في الحقول المروية والممارسات الجيدة في الري الزراعي. بعد الزيارات الدراسية، في ورشة العمل التي ستعقد في تركيا بمشاركة خبراء من الشركاء، سيتم شرح تفاصيل الصعوبات والفرص لتحسين خدمات تمديد الري. مباشرة بعد ورشة العمل، سيتم تنظيم برنامج تدريبي، يركز على النهج المبتكرة للاستخدام الفعال لموارد المياه المحدودة، وتقنيات الري الجديدة، وموارد مياه الري البديلة مثل المياه المالحة أو مياه الصرف وتقنيات جمع المياه.

